

(٢٠٢٠ - ٢٠٢١)

الثقافة المالية

الفصل الأول

المستوى الثالث

الثقافة المالية						
الثقافة المالية						
الثقافة المالية						

الموازنة العامة للدولة

الثقافة المالية						
الثقافة المالية						
الثقافة المالية						

الثاني الثانوي الأدبي - ٢٠٢٠ / ٢٠٢١

الثقافة المالية						
الثقافة المالية						
الثقافة المالية						

إعداد الأستاذ : يوسف محمود الخروبي

٠٧٩٦٤٠٩٢٩٥

الثقافة المالية						
الثقافة المالية						

رقم الصفحة	الموضوع	الدرس
٢	المالية العامة .	الأول
٢	النفقات العامة .	الثاني
٦	الإيرادات العامة .	الثالث
٩	مفهوم الموازنة العامة للدولة	الرابع
١١	دائرة الموازنة العامة .	الخامس
١٤	مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة	السادس
١٨	قانون الموازنة العامة .	السابع

الدرس الأول : المالية العامة

علل مايلي : تمثل المالية العامة أحد العلوم الإقتصادية الت يتعنى بالتحليل والتفسير للدور الحكومي في النشاط الإقتصادي الكلي لأن المالية العامة تهتم بدراسة سلوك الحكومة في سعيها لتحقيق أهداف المجتمع ، مثل :

١- توفير الخدمات العامة . ٢- ترسيخ مبدأ العدالة . ٣- توزيع الدخل .

+ **المالية العامة :**

العلم الذي يدرس مجمل أنشطة الدولة بما يتوافر لها من مخصصات مالية بشقيها الإيرادي والإنفاقي ، بهدف تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والمالية .

+ **تصنف الحاجات إلى نوعين ، هما :**

أنواع الحاجات من حيث	الحاجات الخاصة (الفردية)	الحاجات العامة (الجماعية)
المسؤول عن توفيرها	الأفراد	الهيئات العامة في الدولة
أمثلة عليها	المأكل ، المسكن ، الملابس	التعليم ، الأمن ، العدالة ، الصحة ، النقل ، المياه ، الإنارة ، إنشاء المرافق العامة .

+ **عناصر المالية العامة :**

١- النفقات العامة ٢- الإيرادات العامة ٣- الموازنة العامة .

الدرس الثاني : النفقات العامة

+ **أنواع النفقات العامة :**

١	٢	٣	٤	٥
بحسب مهام الدولة	بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق	بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنوياً	بحسب نظام سريانها ومدى الإستفادة منها	بحسب تأثيرها في الإقتصاد الوطني
النفقات الإدارية	النفقات الحقيقية	النفقات العادية	النفقات المركزية	النفقات الجارية
النفقات الإجتماعية	النفقات التحويلية	النفقات غير العادية	النفقات المحلية	النفقات الرأسمالية
النفقات الإقتصادية				

أنواع النفقات العامة بحسب مهام الدولة

مبالغ نقدية تنفقها الدولة على الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي مثال: إنفاق الدولة على تجهيز الجيش وتدريب افراده ليمكنوا من الدفاع عن الوطن وحماية الحدود .	النفقات الإدارية	١
مبالغ نقدية تنفقها الدولة على خدمة المجتمع ممثلة في الرعاية الصحية والتعليم ونشر الثقافة بين الأفراد وتحديد قدر محدد من التضامن الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات لذوي الدخل المحدود والمعطلين عن العمل . مثال: الإنفاق على بناء مركز صحي في منطقة معينة وتقديم الخدمات الصحية لأفرادها .	النفقات الاجتماعية	٢
مبالغ نقدية تنفقها الدولة على الاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد القومي بخدمات أساسية (مثل : النقل والمواصلات ، محطات توليد الكهرباء ، الري والصرف) ودعم المشروعات العامة والخاصة إقتصادياً . مثال: تعبيد الطرق ، تمديد شبكات الصرف الصحي .	النفقات الإقتصادية	٣

أنواع النفقات العامة بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق

مبالغ نقدية تنفقها الدولة لقاء الحصول على شيء ما (الحصول على سلع ، خدمات ، عمل) مقابل ذلك الإنفاق . مثال: إنفاق الدولة على الرواتب لموظفي القطاع العام .	النفقات الحقيقية (الفعلية)	١
مبالغ نقدية تنفقها الدولة من دون أن يترتب عليها حصول الدولة على أي شيء مقابل ذلك الإنفاق ، والهدف منها إعادة توزيع جزء من الدخل القومي لبعض الفئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات محدودة الدخل . مثال: تقديم الدولة إعانات للشيخوخة ، إعانات للبطالة ، إعانات غلاء المعيشة ، إعانات دعم السلع التموينية .	النفقات التحويلية	٢

سؤال : ما وجه الاختلاف بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية .

أنواع النفقات العامة بحسب تكرارها بصورة منتظمة

مبالغ نقدية تنفقها الدولة على نحو مستمر وبصورة منتظمة كل سنة ، ولا يشترط فيها أن تكون ثابتة المقدار وإنما يتكرر نوعها في كل موازنة . مثال: رواتب الموظفين، تكاليف صيانة المباني ، نفقات التعليم ، نفقات الصحة .	النفقات العادية	١
مبالغ نقدية تنفقها الدولة بصفة إستثنائية لمواجهة ظروف إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية ، وهي لا تتكرر بصفة دورية منتظمة (الحالات الطارئة) . مثال: إنفاق الدولة على إنشاء السدود لإصلاح ما تخلفه الكوارث الطبيعية مثل الزلازل .	النفقات غيرالعادية	٢

سؤال : قارن بين النفقات العادية والنفقات غير العادية من حيث : ١- الإستمرارية ٢- التكرار ٣- مقدارها .

أنواع النفقات العامة بحسب نظام سريانها ومدى الإستفادة منها

مبالغ نقدية تنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد المجتمع حيث تتولى الحكومة المركزية القيام بذلك . <u>مثال</u> : الإنفاق على الدفاع ، الإنفاق على الامن ، الإنفاق على العدالة .	النفقات المركزية	١
مبالغ نقدية تنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد هيئة محلية معينة ، حيث تتولى الهيئات المحلية القيام بها (البلديات ، ..) <u>مثال</u> : الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والبلديات .	النفقات المحلية	٢

أنواع النفقات العامة بحسب تأثيرها في الإقتصاد الوطني

نفقات تخصص للنشاط العادي الطبيعي للدولة مما يتيح تسيير أنشطتها وتسهيل أداء مهامها الجارية . <u>مثال</u> : الإنفاق على شؤون الأمن والدفاع ، الرواتب ، صيانة المباني الحكومية ، فوائد الدين العام ، مدفوعات الدعم والإعانات .	النفقات الجارية	١
نفقات تخصص للإستثمار في المشروعات الإنتاجية بهدف تجاوز المشكلات الإقتصادية والنفقات العامة المقدمة لتجهيز بعض المؤسسات العامة . <u>مثال</u> : الإنفاق على مشروع إنتاجي للتقليل من معدلات البطالة .	النفقات الرأسمالية	٢

أهداف النفقات العامة :

- ١- توفير الدولة أو هيئاتها حاجة عامة نيابة عن الأفراد بهدف تحقيق نفع عام .
مثال: إنشاء وزارة التربية والتعليم المدارس في مناطق متعددة ، تقديم وزارة الصحة العلاج لجميع الأفراد .
 - ٢- ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين (شمول المنفعة العامة للأفراد كافة) .
مثال: إنفاق الدولة على إنشاء الحدائق العامة .
- (لا يعد الإنفاق على تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الإجتماعية من النفقات العامة ولا يتم الموافقة عليه
مثال: إنفاق الدولة على إنشاء حديقة خاصة في منطقة معينة لخدمة أفرادها دون غيرهم .

عناصر النفقات العامة :

١- الإقتصار على المبالغ النقدية .

تستخدم الدولة النقود في النفقات العامة (علل) .

لأن إنجاز المعاملات الإقتصادية يتم باستخدام النقود ، فهي وسيلة الدولة في الإنفاق .

- ملاحظة : لا يعد ما تنفقه الدولة من مزايا وخدمات سواء عينية (السكن المجاني) أو شرفية (منح أوسمة وألقاب للأفراد) من النفقات العامة للدولة .

- تكون النفقات العامة في صورة مبالغ نقدية تنفقها الدولة في حالات عدة ، منها :

أ- دفع ثمن السلع والخدمات اللازمة لتسيير شؤون المرافق العامة .

ب- دفع أجور العاملين في القطاع العام .

ج- منح المساعدات والإعانات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

د- إنشاء المشروعات الإستثمارية التي تتولاها الدولة .

٢- الإشراف من الهيئات العامة الممثلة للدولة .

يقتصر الإنفاق فقط على هذه الهيئات ، ولا تعتبر المبالغ التي ينفقها الأشخاص ضمن النفقات العامة حتى لو كان الهدف منها تحقيق خدمات عامة (كأن يدفع شخص النقد لبناء مدرسة) .

٣- تحقيق النفع العام .

النفقات التي يستفاد منها في إشباع الحاجات العامة ، وتحقيق المنفعة العامة هي فقط التي يتم اعتبارها نفقات عامة .

أنواع النفقات	الأمثلة
النفقات الإدارية	تجهيز الجيش .
النفقات الإجتماعية	بناء مراكز صحية ، مستشفيات ، مدارس ، مراكز ثقافية .
النفقات الإقتصادية	تعبيد الطرق ، تمديد شبكات الصرف الصحي
النفقات الحقيقية	دفع رواتب موظفي القطاع العام .
النفقات التحويلية	إعانات للشيخوخة ، إعانات للبطالة ، إعانات غلاء المعيشة ، إعانات دعم السلع التموينية .
النفقات العادية	رواتب الموظفين، تكاليف صيانة المباني ، نفقات التعليم ، نفقات الصحة .
النفقات غير العادية	إنشاء السدود لإصلاح ما خلفه الكوارث الطبيعية .
النفقات المركزية	الإنفاق على الدفاع ، الإنفاق على الأمن ، الإنفاق على العدالة .
النفقات المحلية	الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والبلديات .
النفقات الجارية	الإنفاق على شؤون الأمن والدفاع ، الرواتب ، صيانة المباني الحكومية ، فوائد الدين العام، مدفوعات الدعم والإعانات .
النفقات الرأسمالية	الإنفاق على مشروع إنتاجي للتقليل من معدلات البطالة .

الدرس الثالث: الإيرادات العامة

الإيرادات العامة:

المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة من مصادر مختلفة لتأمين نفقاتها العامة .

• الهدف من التمييز بين انواع الإيرادات :

١- تعدد مصادر الإيرادات . ٢- اختلاف طبيعة الإيرادات بناء على نوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة .

أنواع الإيرادات :

١- الإيرادات الإقتصادية
إيراد أموال الدولة العام
إيراد أموال الدولة الخاص

٢- الإيرادات السيادية
الضرائب
الرسوم
الغرامات

٣- إيرادات عامة أخرى
القروض العامة
الإصدار النقدي
المنح الخارجية

١- الإيرادات الإقتصادية (دخل أملاك الدولة)

المبالغ النقدية التي تدخل خزينة الدولة نتيجة استثمارها في الأموال والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصاً اعتبارياً ، حيث تستثمرها في أنشطة تدر عليها دخلاً عاماً ، مثل الأنشطة التجارية ، الزراعية

☒ أقسام دخل أملاك الدولة (الإيرادات الإقتصادية) :

١- إيراد أملاك الدولة العام :

مبالغ نقدية تحصلها الدولة من استثمارها في المنشآت والعقارات بما يحقق النفع العام، دون مقابل .

- أمثلة عليها: إنشاء الطرق ، إنشاء المستشفيات ، إنشاء المدارس ، إنشاء السدود .
- أحياناً توفر إيراداً عاماً للدولة مثل الرسوم الرمزية لزيارة الأماكن الأثرية .
- لا يحق للدولة التصرف فيها بالبيع أو المبادلة لكن يمكن الإستفادة منها في تحصيل أموال مقابل استخدام المنشآت والعقارات والمرافق العامة .

٢- إيراد أملاك الدولة الخاص :

مبالغ نقدية تحصلها الدولة من المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها وما ينجم عنها من إيرادات عامة .

▪ أشكالها :

١- الإيراد الناتج من الأملاك العقارية للدولة : مبالغ نقدية تحصلها الدولة من تأجيرها لممتلكاتها

مثال: الأراضي الزراعية والغابات .

٢- الإيراد الناتج من الأملاك الصناعية والتجارية للدولة : مبالغ نقدية تحصلها الدولة من أرباح المنشآت

والمشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها مثال: أرباح مصانع الحديد والأخشاب .

٣- الإيراد الناتج من الأملاك المالية للدولة : مبالغ نقدية تحصلها الدولة من أرباح اسهم الشركات المملوكة لها ،

مثال : مصفاة البترول و مصنع الإسمنت .

٢- الإيرادات السيادية

المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة جبراً من مواطنيها بحكم حقها في السيادة والحكم والسلطة وبحكم مواظمتهم وانتمائهم إليها . وتتمثل هذه الإيرادات فيما يأتي :

١- الضرائب :

مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرة من الأفراد ، وتحصله من المكلفين بصورة إجبارية نهائية من دون مقابل للوفاء بما تتطلبه النفقات العامة .

▪ قد تكون الضرائب نقدية أو عينية مثل ضريبة التركات .

▪ يمكن تصنيف الضرائب إلى نوعين هما :

١- الضرائب على الدخل : الضريبة التي تفرض على الرواتب والأجور والعلوات والأرباح ومكاسب مختلفة من أنواع التجارة والأعمال .
مثال : اقتطاع مبلغ معين من راتب الموظف محمود شهرياً حيث أنه هو المكلف الوحيد بدفع مبلغ الضريبة كاملاً .

٢- الضرائب على رأس المال : الضريبة التي تفرض على ما يملكه الفرد من أموال عقارية (الأراضي ، أو أموال منقولة) .

أ- الضرائب المباشرة : التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية ، والمكلف بها هو من يتحملها بصورة كاملة .

ب- الضرائب غير المباشرة : ضرائب يدفعها المكلف مؤقتاً ، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر .

١- الضرائب على الإستهلاك أو الإنفاق (ضريبة المبيعات) : الضريبة التي يدفعها أصحاب المحلات بينما يضيف على فاتورة الزبون مبلغاً بوصفه ضريبة مبيعات .
مثال : الضرائب الجمركية على السلع التي تدخل او تخرج من الدولة .

٢- ضرائب الإنتاج على السلع المنتجة .

٣- الضرائب على التداول التي تفرض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص لآخر ، أو عند تداول الأموال بطريقة تحرير المستندات مثل : العقود ، الشيكات ، فواتير الشراء من خلال إصاق الطوابع عليها أو عند كتابة الإستدعاءات

٢- الرسوم :

مبالغ نقدية تحصلها الدولة ممن يتلقون خدمات معينة تعود عليهم بنفع خاص وتتنطوي على منفعة عامة .

مثال : رسم استخراج شهادات الميلاد وجواز السفر ، ...

٣- الغرامات :

مبالغ نقدية تحصلها الدولة من الأفراد الذين يرتكبون مخالفات قانونية عقوبة لهم .

مثال : غرامات التأخير في ترخيص المركبات .

• تعتبر حصيلة الغرامات غير ثابتة (علل) . لصعوبة التنبؤ بها نظراً لارتباطها بعدد المخالفات المرتكبة .

٢- إيرادات عامة أخرى

المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة لسد العجز في موازنتها .

✗ من أهم الإيرادات العامة الأخرى :

١- القروض العامة : مبالغ نقدية تقترضها الدولة من جهات داخلية (البنوك) أو من جهات خارجية (الدول العربية والأجنبية)

٢- الإصدار النقدي : عملية يقوم بها البنك المركزي لإصدار النقود عن طريق تحويل بعض الأصول الحقيقية التي تمتلكها الدولة إلى وحدات نقد قانونية يضخها في السوق للتداول في صورة مدفوعات حكومية (نفقات) لقاء أجور موظفي الدولة ومشترياتهم من السلع والخدمات .

علل ما يأتي : تؤدي طريقة الإصدار النقدي إلى التضخم المالي ، وهذا الإجراء يفيد الدولة :
لأن الزيادة النقدية تمكن الدولة من تأمين نفقاتها العامة ، أو التمويل في الإستثمارات العامة .

✗ التضخم المالي :

زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع التي تؤدي إلى زيادة الطلب أكثر من العرض ، مما يسبب ارتفاعاً في مستوى الأسعار وانخفاضاً في قيمة النقود ، ثم انخفاض في حجم الاستهلاك .

✗ يترتب على استخدام طريقة الإصدار النقدي عدة مخاطر ، أهمها :

- ١- انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .
- ٢- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الصعبة ، مما يضعف الثقة بالإنتاج القومي .
- ٣- ارتفاع ثمن الصادرات في الأسواق العالمية ، مما يفقدها القدرة على المنافسة .
- ٤- هروب الأموال الأجنبية من البلاد ، وعد تشجيع الإستثمارات الأجنبية فيها .

علل ما يأتي : يجب على الدولة توخي الحذر عند لجوئها إلى استعمال طريقة الإصدار النقدي مصدراً للإيرادات العامة .
لما يترتب عليه من ارتفاع نسب التضخم التي تؤثر سلباً في حياتها الاقتصادية .

٣- المنح الخارجية :

مبالغ تحصل عليها الدولة من دول أخرى لإنشاء مشروعات استثمارية هادفة ، بهدف تحسين أوضاع الدولة ، وتأمين نفقاتها العامة ، وتحقيق النفع العام لأفرادها .

الدرس الرابع : مفهوم الموازنة العامة

❖ الموازنة الشخصية :

خطة مالية يعدها الشخص بنفسه ، لبيان الإيرادات المقدرة ، وأوجه إنفاقها ، وفق برنامج محدد ، لتحقيق أهداف معينة خلال مدة زمنية لاحقة محددة .

❖ موازنة المؤسسات :

تقوم بإعدادها المؤسسات لتقدير إيراداتها وكيفية إنفاقها ، وتحدد أوجه صرفها ، لتتمكن من إدارة إيراداتها بصورة صحيحة .

❖ الميزانية العمومية (المركز المالي) :

قائمة توضح ما تملكه كل مؤسسة من أصول ما عليها من التزامات وقت إعدادها وتتضمن ملخصاً لجميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة .

مؤسسة حمزة للخدمات الإستشارية

قائمة المركز المالي بتاريخ ٢٠٩/١٢/٣١

الإلتزامات		الأصول المتداولة		
دائنون	٨٠٠	الصندوق	٢٣٣٠	
		إجمالي الأصول المتداولة		٢٣٣٠
		الأصول الثابتة		
		أجهزة حواسيب	١١٢٠٠	
		أثاث ومفروشات	٥٦٠٠	
إجمالي الإلتزامات المتداولة	٨٠٠	إجمالي الأصول الثابتة		١٦٨٠٠
حقوق الملكية				
رأس المال	١٨٠٠٠			
مسحوبات شخصية	(٩٠٠)			
أرباح العام	١٢٣٠			
إجمالي حقوق الملكية		١٨٣٣٠		
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		١٩١٣٠	إجمالي الأصول	١٩١٣٠

❖ الموازنة العامة :

خطة مالية تقديرية مفصلة تبين برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مقبلة ، تحقيقاً لأهداف الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية .

❑ العناصر الأساسية التي يشتمل عليها تعريف الموازنة العامة :

- ١- تمثل خطة لبرنامج عمل الحكومة خلال سنة مقبلة .
- ٢- تتضمن تقديرات سنة قادمة لكل من عناصر الإنفاق العام التي تعتمزم الدولة إنفاقها ، ومصادر التمويل اللازمة للوفاء بها ، ممثلة في الإيرادات العامة .
- ٣- تشمل التقديرات في إطار خطة الحكومة لتحقيق الأهداف المختلفة للدولة .
- ٤- تقرها السلطة التشريعية للدولة (مجلس الأمة) .

❖ مقارنة بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للمؤسسات :

المقارنة	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
المفهوم	خطة لبرنامج عمل الدولة للسنة المقبلة.	بيان محاسبي يحدد المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة بعد انتهاء السنة المالية .
طبيعة الأرقام فيها	تتضمن أرقاماً تقديرية لما تعتمزم الدولة إنفاقه وما يمكنها تحصيله من إيرادات في السنة المقبلة	تتضمن أرقاماً فعلية لما تمتلكه المؤسسة من أصول وما عليها من التزامات بعد انتهاء السنة المالية .
هدف الإعداد	تحقيق أهداف المجتمع .	بيان ملخص اعمال المؤسسة ، وما لها ، وما عليها في السنة المالية الماضية .

✓ الفرق بين الإيرادات والمصروفات إما فائض أو عجز ، على النحو التالي :

الإيرادات أكبر من المصروفات (فائض) ، الإيرادات أقل من المصروفات (عجز) .

✓ لا يقتصر إعداد الموازنات على الأشخاص وإنما يشمل المؤسسات ، والآتي مثال يوضح كيفية إعداد موازنة لمؤسسة حمزة :

المبلغ	الإيرادات	المبلغ	المصروفات
50000	إيرادات المبيعات	٤٥٠٠٠	أجور العمال
٣٠٠٠	إيرادات الإستشارات الهندسية	٢٠٠٠	الكهرباء
١٥٠٠	إيرادات الإستشارات الفنية	٥٠٠	المياه
٧٠٠٠	إيرادات اشتراكات الزبائن	٦٠٠٠	أجور التوزيع والنقل
٦١٥٠٠	إجمالي الإيرادات	٥٣٥٠٠	إجمالي المصروفات

الإيرادات - المصاريف = ٦١٥٠٠ - ٥٣٥٠٠ = ٨٠٠٠ (فائض) .

الدرس الخامس : دائرة الموازنة العامة

❖ نشأة دائرة الموازنة العامة :

- ١- أسندت مهمة إعداد الموازنة العامة في الأردن إلى وزارة المالية ، ممثلة في قسم الميزانية العامة المرتبط بوكيل وزارة المالية بشكل مباشر .
- ٢- في ١٩٦٠ تم تشكيل لجنة ملكية للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها وخاصة المتعلقة بالموازنة العامة والحسابات المرتبطة بها ، وقد درست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة وطرق تصنيفها ، وحددت أبرز عناصر الضعف فيها .
- ٣ - في ١٩٦٢ أنشئت لجنة خاصة عملت على وضع مشروع قانون الميزانية العامة الذي أنشئت بموجبه دائرة الموازنة العامة التي يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية .
- ٤- بدءاً من السنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ أخذت دائرة الموازنة العامة تعد قانون الموازنة العامة واستمرت في ادخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات .
- ٥- في ٢٠٠٨ أقر قانون الموازنة العامة وبذلك دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث باعتماد الإطار المالي متوسط المدى ، والتوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية .

سؤال: ما هي أبرز المهام التي قامت بها اللجنة الملكية التي تم تشكيلها عام ١٩٦٠

- ١- النظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها وخاصة المتعلقة بالموازنة العامة .
- ٢- دراسة منهجية إعداد الموازنة وطرق تصنيفها .
- ٣- تحديد أبرز عناصر الضعف في الموازنة العامة .

سؤال: ما هي أبرز المهام التي قامت بها اللجنة الخاصة التي تم تشكيلها عام ١٩٦٢ .

وضع مشروع قانون الميزانية العامة الذي أنشئت بموجبه دائرة الموازنة العامة .

سؤال: ما هي أبرز المهام التي قامت بها دائرة الموازنة العامة بدءاً من سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ .

- ١ - إعداد قانون الموازنة العامة ٢- تصنيف النفقات والإيرادات .
- ٣ - ادخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة .

سؤال: دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث بعد إقرارها في عام ٢٠٠٨ ، ماهي أبرز هذه التطورات والتحديثات

١ - اعتماد الإطار المالي متوسط المدى .

٢- التوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية .

♣ المفاهيم والمصطلحات التي قد ترد الموازنة العامة للدولة :

رقم	المفهوم / المصطلح	التعريف
١	اللجنة الملكية	مجموعة من الأشخاص المتخصصين في مجال معين يختارهم الملك ، أو يصادق عليهم بإرادة ملكية سامية .
٢	الإطار المالي متوسط المدى	خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدتها ثلاث سنوات عالأقل منها سنة مالية خاصة لسنة الموازنة العامة ، وستان تأشيرتان مقلتان لسنة الموازنة .
٣	السنة التأشيرية	السنة التي تستخدم مؤشراً للموازنة العامة للسنة المقبلة ، وفيها يقارن بين بنود الموازنة لسنتين مقلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة .
٤	سنة الموازنة	السنة التي تعد فيها الموازنة العامة .
٥	الدائرة الحكومية	أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة .
٦	الوحدة الحكومية	أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً ، وتدخل موازنتها ضمن موازنت الوحدات الحكومية .

♣ مهام دائرة الموازنة العامة :

- ١- إعداد الموازنة العامة للدولة ، وموازنات الوحدات الحكومية .
- ٢- إعداد نظام تشكيلات الوظائف وجداولها للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الرسمية ذات العلاقة وفق القوانين والأنظمة النافذة .
- ٣- متابعة تقييم أداء البرامج والمشروعات والأنشطة للدوائر والوحدات الحكومية والتأكد من تحقيقها لنتائجها بكفاءة وفاعلية .
- ٤- تقديم التوصيات بخصوص البيانات المالية الختامية المتعلقة بجميع الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء قبل إقرارها والموافقة عليها
- ٥- إعداد بيان مفصل عن العمليات اللازمة لإقرار الموازنة العامة ، وموازنات الوحدات الحكومية .
- ٦- تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية .
- ٧- مناقشة المتخصصين من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية في مدى ملائمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية ، ومؤشرات قياس الأداء للأهداف ، وترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد المالية المتوفرة .
- ٨- التوصل إلى تصور إجمالي لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية القادمة ، ومقدار العجز المتوقع .

☒ معدلات النمو المستدام :

تحقيق أقصى ربح ممكن بما يضمن استدامة المشاريع ثم تنمية الإقتصاد الوطني ، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

☒ التوازن التنموي :

توزيع المشروعات التنموية على نحو يحقق العدالة بين مختلف المحافظات ، ويكفل تنمية كل منها على قدم المساواة .

♣ أهداف دائرة الموازنة العامة :

- ١- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد للمواطنين .
- ٢- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات تطبيقاً لنهج اللامركزية .
- ٣- الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة عن طريق إنشاء نظام مالي فاعل وقليل المخاطر .
- ٤- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ، ومراعاة العدالة في توزيعها .

☒ المركزية في توزيع المشروعات بين المحافظات :

تركز إقامة المشروعات التنموية في بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى .

☒ اللامركزية في توزيع المشروعات بين المحافظات :

تفرد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها ، واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها ، والتهوض بمستوى معيشة أفرادها .

☒ الإستقرار المالي :

الحالة التي يكون فيها النظام المالي مقاوماً للخدمات الإقتصادية ، وقادراً بفاعلية على أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تسهيل العمليات الإقتصادية وإدارة المخاطر ، وترتيب المدفوعات

☒ الإستقرار النقدي :

الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدينار ، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب يواكب التطورات الإقتصادية وتطورات أسواق المال العالمية .

☒ النظام المالي :

الأسواق المالية والمؤسسات الرئيسية والنظام المؤسسي المالي .

الدرس السادس : مراحل إعداد الموازنة

يمر إعداد الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل ، هي :

- ١- مرحلة التحضير والإعداد .
- ٢- مرحلة الاعتماد والإقرار .
- ٣- مرحلة التنفيذ .
- ٤- مرحلة مراقبة التنفيذ والتقييم .

١- مرحلة التحضير والإعداد

تتضمن هذه المرحلة التحضير والبدء بإعداد قانون الموازنة العامة وفق الخطوات الآتية :

١	إصدار رئاسة الوزراء بلاغاً لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية متعلق بإعداد الموازنة العامة متضمناً : ١- الأسس والتعليمات الواجب عليها اتباعها ٢- مواعيد تقديم موازنتها لدائرة الموازنة العامة .
٢	الطلب من الأشخاص المعنيين بإعداد الموازنة العامة في الوزارات والدوائر الحكومية مراجعة الدائرة للحصول على ١ - بلاغ إعداد الموازنة ٢- النماذج المعتمدة لإعداد مشروعات موازنتها استناداً إلى خطط عمل سنوية تتضمن : أ - الرؤية ب- الرسالة ج- الأهداف د- البرامج هـ - مؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها في السنوات الثلاث القادمة و- تقدير التكاليف المالية المتوقعة لتنفيذ البرامج .
٣	تطلب الوزارات والدوائر الحكومية من إدارتها تقديم توقعاتها ومقترحاتها لأنشطتها للسنة المالية القادمة ، وتقوم الإدارة العليا بدراسة في كل وزارة / دائرة المقترحات وادخال أي تعديلات عليها ثم وضع مشروع نهائي للموازنة.
٤	تسلم الوزارات والدوائر الحكومية مشروعات موازنتها لدائرة الموازنة العامة ، حيث يقوم المختصين في الدائرة دراسة المشروعات ومن ثم مناقشتها مع الوزارات والدوائر الحكومية حول الأمور الآتية : ١- ملائمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية ٢- مؤشرات قياس الأداء للأهداف . ٣- ترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد المالية المتوفرة .
٥	يتم وضع تصور إجمالي لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية القادمة ومقدار العجز المتوقع إن وجد بعد الانتهاء من مرحلة المناقشة .
٦	مراجعة الإيرادات والنفقات لتحديد الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة للعام القادم .
٧	مناقشة وزير المالية ومدير الموازنة العامة مشرع الموازنة ، وادخال التعديلات اللازمة عليه، ثم اعتماد مشروع قانون الموازنة العامة
٨	يقوم المجلس الإستشاري للموازنة باستعراض الصورة الإجمالية للموازنة بناء على : ١- تقييم الوضع المالي والإقتصادي للسنة الحالية ٢- الأبعاد المتوقعة للسنة القادمة .
٩	يتم رفع مشروع الموازنة العامة إلى مجلس الوزراء لدراسته ومناقشته وادخال أي تعديلات بالانسجام مع الأهداف العامة للدولة ، ومن ثم وضع الموازنة في صورتها النهائية .

٢- مرحلة الاعتماد والإقرار

تشمل هذه المرحلة اعتماد بنود مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره ليتم تنفيذه وفق الخطوات الآتية :

١	إحالة مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة النهائي إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر على الأقل
٢	قراءة وزير المالية خطاب الموازنة العامة متضمناً : ١- مرتكزات مشروع قانون الموازنة الأساسية . ٢- سياسة عمل الحكومة وبرامجها في السنة المالية القادمة
٣	إحالة مجلس النواب مشروع قانون الموازنة إلى اللجنة المالية والإقتصادية للمجلس بهدف دراسة القانون ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية ، ورفع التوصيات للمجلس .
٤	عقد مجلس النواب جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة يحضرها رئيس الوزراء، والوزراء ومن يرغب من عامة الشعب ، وفيها تقدم اللجنة المالية والإقتصادية تقريرها المتضمن توصيات وملاحظات على مشروع قانون الموازنة العامة ، ويتم فتح باب المشاركة لمن يرغب من النواب في المناقشة .
٥	يقدم رئيس الوزراء ووزير المالية رد الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وملاحظات النواب المقدمة أثناء الجلسة
٦	يقوم أعضاء مجلس النواب بالإقتراح على مشروع قانون الموازنة بعد الاستماع إلى رد الحكومة . في حال الموافقة يحال إلى مجلس الأعيان الذي بدوره يحيله إلى لجنته المالية والإقتصادية لدراسته ، وكتابة تقرير في جلسة خاصة تعقج لمناقشته متتبع نفس إجراءات مجلس النواب .
٧	يعاد مشروع قانون الموازنة إلى الحكومة بعد إقراره من مجلس الأعيان ، ويتم رفعه للملك لإقراره ، وإصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه ، ليصبح قانون ساري المفعول يتم العمل به في ١/١ من كل سنة مالية .

ملاحظة :

أثناء مناقشة النواب لمشروع قانون الموازنة العامة :

١- يحق لمجلس النواب أن ينقص من النفقات وفقاً للمصلحة العامة في بعض بنود الموازنة لكن ليس له أن يزيد على النفقات .

٢- لا يقبل أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بالزيادة أو النقصان .

٣- مرحلة التنفيذ

تتضمن هذه المرحلة بيان أوجه صرف الموازنة العامة وفقاً للخطوات الآتية :

١	إصدار بلاغ يفيد بتنفيذ قانون الموازنة العامة عن طريق نشره في الجريدة الرسمية .
٢	إعداد دائرة الموازنة العامة أمراً مالياً عاماً يصدره وزير المالية وتعتمده الوزارات والدوائر الحكومية أساساً للإنفاق من بند النفقات الجارية بحسب المخصصات الجارية المرصودة في قانون الموازنة العامة . مثال : إعداد أمر مالي من وزير المالية بصرف مبلغ معين لوزارة التربية والتعليم لتنفيذ مشاريعها .
٣	إصدار وزير المالية تعميماً للوزارات والدوائر الحكومية يحدد فيها المسؤول عن الإنفاق ومراقبة المخصصات المعتمدة لكل منها . مثال : إصدار وزير المالية تعميماً لوزارة التربية والتعليم يقضي أن يكون وزير التربية وديوان المحاسبة في وزارة المالية الجهة المسؤولة عن الإنفاق .
٤	تزود الدوائر الحكومية دائرة الموازنة العامة بالأوامر المالية التي تتضمن : ١- رقم المشروع ٢- اسم المشروع ٣- المادة الدالة عليه في الموازنة الرأسمالية ٤- المخصصات المرصودة ٥- المبلغ المطلوب . مثال : تزويد وزارة التربية والتعليم دائرة الموازنة العامة بأمر مالي قيمته مليون دينار لبناء مدرسة جديدة .
٥	يقوم محلل الموازنة بتدقيق الأمر المالي ، ثم تصديق وزير المالية عليه بناء على تنسيق مدير دائرة الموازنة .
٦	يتم ارسال نسخ من الأمر المالي لوزارة المالية وديوان المحاسبة والدوائر المختصة والاحتفاظ بنسختين في دائرة الموازنة العامة .
٧	يتم إصدار الحوالات المالية شهرياً بحيث تشمل جميع بنود الموازنة العامة للإنفاق على المشروع (بناء مدرسة) .
٨	يقوم محلل الموازنة بتدقيق الحوالات المالية ثم تصديقها من مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ملاحظة :

تقوم دائرة الموازنة العامة بالنظر في الاستفسارات والرد عليها أثناء تنفيذ الموازنة في الحالات الآتية :

- ١- استفسار عن مشكلة.
- ٢- طلب معاجة لأي عجز في مخصصات المواد .
- ٣- طلب نقل مخصصات بند إلى بند آخر .
- ٤- طلب مخصصات إضافية من الجهات الحكومية المعنية .

٤- مرحلة مراقبة التنفيذ والتقييم

الهدف من هذه المرحلة :

- ١- التحقق من ان عملية التنفيذ تطبق وفقاً لما تم تقديره وتخصيصه في البنود جميعها .
- ٢- تحديد أي انحرافات ليتم معالجتها في الوقت المناسب .

تتولى مهمة الرقابة السلطة التشريعية (الملك ومجلس الأمة) وتشمل الرقابة :

- ١- الرقابة والتقييم لما نفذ من مشروعات تضمنتها قوانين الموازنة للسنوات السابقة .
- ٢- التحقق من التزام السلطة التنفيذية بأسس التحصيل والإنفاق اعتماداً على تقارير دورية ترسلها إدارات متخصصة تتولى إدارات متخصصة التأكد من التزام السلطة التنفيذية بأسس التحصيل والإنفاق ، وهذه الإدارات هي :

أ- دائرة الموازنة العامة :

ومسؤوليتها مراقبة تنفيذ بنود الموازنة العامة عن طريق إجراءات عدة ، منها :

- ١- التحقق من ان المسؤولين عن الإنفاق والمفوضين بالتوقيع في الوزارات والدوائر المعنية هم الذين يوقعون على الحوالات والأوامر المالية ومستندات الالتزام .
- ٢- تدقيق الأوامر المالية الشهرية والتحقق من مطابقتها للقوانين ، ولفت انتباه الوزارات والدوائر إلى عدم تجاوز المخصصات الواردة في الحوالات المالية ، واعلام الإدارة في حال وجود عجز في الموقف المالي .

ب- وزارة المالية :

ومسؤوليتها مراقبة تنفيذ الموازنة بمتابعة تطبيق الأنظمة المالية ، والتحقق من أن النفقات لا تتجاوز حدود مخصصاتها وأنه تصرف في الأوجه المخصصة عن طريق إجراءات عدة، منها :

- ١- إنشاء وحدات للرقابة المالية في كل وزارة/ دائرة تضم موظفاً أو أكثر من موظفي وزارة المالية
- ٢- مراقبة مديرية الحسابات العامة في الوزارة أوجه الإنفاق عن طريق التقارير الشهرية التي ترسلها الوزارات والدوائر إليها . (تتضمن هذه التقارير ما أنفقته من مخصصات شهرياً ، وما حصلته من إيرادات ، وما صرفته من نفقات على مدار السنة ، ومقدار الفائض أو العجز الفعلي في هذه السنة).

ج- ديوان المحاسبة : ومسؤوليته مراقبة تنفيذ الموازنة العامة وفقاً للقوانين والأنظمة المعتمدة في الدولة .

الدرس السابع : قانون الموازنة العامة

✗ ملحق الموازنة العامة :

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة أو موازنات الوحدات الحكومية يصدر أثناء السنة المالية اذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مخصصات في قانون الموازنة العامة او موازنات الوحدات الحكومية .

✗ الناتج المحلي الإجمالي :

مجموع قيم السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي التي تنتج داخل الدولة (أحد مؤشرات النمو الإقتصادي) .

✗ مؤشرات النمو الإقتصادي :

جملة الإحصاءات والتقارير التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الإقتصاد المختلفة ، وتعرف قوة الإقتصاد في الدولة من ضعفه .

مثال : الآتي خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩ (بالألاف دينار) :

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
٨٠٠٩٩٢٦	الإيرادات المحلية	٨٠١٢٩٣٩	النفقات الجارية
٥٢٧٣٣٤٧	الإيرادات الضريبية	٢٢٤٣٩٢١	الجهاز المدني
٢٧٣٦٥٧٩	الإيرادات غير الضريبية	١٤٥٨٠٠٠	الجهاز العسكري
		١١٨٦٥٥٥	جهاز الأمن والسلامة العامة
		٣١٢٤٤٦٣	النفقات الأخرى
٦٠٠٠٠	المنح الخارجية	١٢٤٢٥٥٨	النفقات الرأسمالية
		٢٤٣٨٣٤	مشروعات مستمرة
		٧٣١٩٩٢	مشروعات قيد التنفيذ
		٢٦٦٧٣٢	مشروعات جديدة
٨٦٠٩٩٢٦	مجموع الإيرادات العامة	٩٢٥٥٤٩٧	مجموع النفقات العامة
٦٤٥٥٧١	عجز الموازنة		

المطلوب : أجب عن الأسئلة الآتية :

- ١- ما العناصر التي تتكون منها الموازنة . (الإيرادات العامة والنفقات العامة) .
- ٢- كم بلغ حجم الإيرادات العامة لعام ٢٠١٩ . (٨٦٠٩٩٢٦) .
- ٣- كم بلغ حجم النفقات العامة لعام ٢٠١٩ . (٩٢٥٥٤٩٧) .

٤- من أين ستحصل الدولة على إيراداتها .

أ- الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) ب- المنح الخارجية .

٥- على ماذا ستنفق الدولة إيراداتها لعام ٢٠١٩ .

أ - النفقات الجارية (الجهاز المدني - الجهاز العسكري - جهاز الأمن والسلامة العامة) ب- النفقات الأخرى .

ج- النفقات الرأسمالية (الإنفاق على المشروعات المستمرة والجديدة وقيد التنفيذ) .

٦- هل كانت الإيرادات العامة للدولة كافي لتأمين النفقات العامة في عام ٢٠١٩ . ماذا ترتب على ذلك .

لا ، ترتب عليها عجز في الموازنة لأن مجموع الإيرادات العامة أقل من مجموع النفقات العامة

٧- كم بلغ عجز الموازنة (٦٤٥٥٧١) .

٨- جد ما يأتي :

• نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية .

النسبة = قيمة الإيرادات الضريبية ÷ قيمة الإيرادات المحلية = $5273347 \div 8009926 = 66\%$.

• نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة .

النسبة = قيمة الإيرادات الضريبية ÷ قيمة الإيرادات العامة = $5273347 \div 8609926 = 61\%$.

• نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات المحلية .

النسبة = قيمة الإيرادات غير الضريبية ÷ قيمة الإيرادات المحلية = $2736579 \div 8009926 = 34\%$.

• نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات العامة .

النسبة = قيمة الإيرادات غير الضريبية ÷ قيمة الإيرادات العامة = $2736579 \div 8609926 = 32\%$.

- نسبة الإيرادات المحلية إلى الإيرادات العامة .

$$\text{النسبة} = \text{قيمة الإيرادات المحلية} \div \text{قيمة الإيرادات العامة} = ٨٠.٩٩٢٦ \div ٨٦.٩٩٢٦ = ٩٣\%$$

- نسبة المنح الخارجية إلى الإيرادات العامة .

$$\text{النسبة} = \text{قيمة المنح الخارجية} \div \text{قيمة الإيرادات العامة} = ٦.٠٠٠٠ \div ٨٦.٩٩٢٦ = ٧\%$$

- نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة .

$$\text{النسبة} = \text{قيمة النفقات الجارية} \div \text{قيمة النفقات العامة} = ٨٠.١٢٩٣٩ \div ٩٢٥٥٤٩٧ = ٨٧\%$$

- نسبة النفقات الرأسمالية إلى النفقات العامة .

$$\text{النسبة} = \text{قيمة النفقات الرأسمالية} \div \text{قيمة النفقات العامة} = ١٢٤٢٥٥٨ \div ٩٢٥٥٤٩٧ = ١٣\%$$

٩- ماذا تستنتج من هذه النسب فيما يتعلق بالإيرادات.

أ- الإيرادات الضريبية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية (نسبتها ٦٦% بينما الإيرادات غير الضريبية ٣٤%).

ب- الإيرادات المحلية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة (نسبتها ٩٣% بينما المنح الخارجية ٧%).

١٠- ماذا تستنتج من هذه النسب فيما يتعلق بالنفقات.

أ- النفقات الجارية تمثل الجزء الأكبر من النفقات العامة (نسبتها ٨٧% بينما النفقات الرأسمالية ١٣%).

ب- إنفاق الدولة على الجزء الأكبر من إيراداتها العامة على اشباع الحاجات العامة التي تكفل تحقيق النفع العام للجهاز المدني (التعليم ، الصحة ، ..) والجهاز العسكري وجهاز الأمن والسلامة العامة تحقيقاً للأمن والأمان في الدولة وللمواطنين .

ج- إنفاق الدولة من إيراداتها على الإستثمار وإنشاء المشروعات الرأسمالية (الجديدة والمستمرة وقيد التنفيذ).

١١- كيف يمكن للدولة أن تسد العجز في الموازنة العامة .

أ- الإقتراض الخارجي (من الدول العربية والأجنبية) .

ب- الإقتراض الداخلي (من البنوك أو المؤسسات الخاصة) .

ج- إعداد موازنة التمويل (موازنة ملحقه بالموازنة العامة) تتضمن مصادر التمويل وأوجه استخداماتها لتوفير التمويل اللازم لسد العجز.

الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية
الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية

البنك المركزي الأردني

الثقافة المالية
الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية
الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية

الثاني الثانوي الأدبي - ٢٠٢٠ / ٢٠٢١

الثقافة المالية
الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية
الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية

إعداد الأستاذ : يوسف محمود الخروبي

٠٧٩٦٤٠٩٢٩٥

الثقافة المالية
الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية الثقافة المالية

رقم الصفحة	الموضوع	الدرس
٢٢	الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي	الأول
٢٣	حماية المستهلك المالي	الثاني
٢٥	حقوق المستهلك المالي ومسؤولياته	الثالث
٢٧	دور البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية المجتمعية	الرابع
٢٨	دور البنك المركزي الأردني في متابعة شكاوى العملاء	الخامس
٢٩	دور البنك المركزي الأردني في تحقيق الإستقرار المالي	السادس
٣٠	دور البنك المركزي الأردني في الاستعلام الإئتماني	السابع
٣١	دور البنك المركزي الأردني في التعامل مع النقد	الثامن

• العوامل والظروف التي أدت إلى زيادة تداول مسمى البنك المركزي :

- ١- ازدياد العلاقات
- ٢- الأنشطة الاقتصادية
- ٣- التبادل التجاري
- ٤- الأزمات المالية التي تعانها المؤسسات والبنوك والدولة .

• علل مايلي : تعد البنوك المركزية اهم الأجهزة الاقتصادية .والمالية .

لأنها الركيزة الاقتصادية والمالية لعمل الحكومات استناداً إلى سلطاتها الواسعة في النواحي المالية والنقدية من حيث :

- ١- توسيع مظلة المشمولين في الخدمات المالية .
- ٢- نشر الثقافة المالية المجتمعية .
- ٣- الإصدار النقدي والإئتمان .
- ٤- المحافظة على الاستقرار النقدي .
- ٥- حماية المستهلكين الماليين .

الدرس الأول : الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي

☒ الشمول المالي :

تمكين (دمج) الفئات المهمشة مالياً أو ذوي الدخل المالي المنخفض الذين لا يسمح لهم بالمشاركة في عمليات الجهاز المصرفي من التعامل مع الجهاز المصرفي ، ويمتاز بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة البسيطة وبأقل التكاليف .

علل مايلي : أظهر كثير من صناع القرار ، بما في ذلك البنوك المركزية ، والعديد من جهات الرقابة المالية ، اهتماماً ورغبة شديدين في جعل الشمول المالي أولوية .

- ١- تعزيزاً لوصول فئات المجتمع جميعها إلى الخدمات والمنتجات المالية .
- ٢- تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية ، وكيفية الحصول عليها ، والاستفادة منها في تحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية ، تحقيقاً للاستقرار المالي والإجتماعي .

☒ الإستراتيجية الوطنية لشمول المالي :

خريطة طريق تهدف إلى تنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية الشاملة والمعززة للنمو الإقتصادي ، وهي موجهة لغير المخدومين مالياً من الأفراد والمؤسسات ، أو المخدومين بصورة محدودة ولا سيما الشباب ، واللاجئين وضيوف الوطن والنساء لتمكينهم مالياً وتعزيز مشاركتهم الإقتصادية .

مسوغات تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطويرها في المملكة الأردنية الهاشمية :

أ- النسبة المرتفعة للأشخاص المستبعدين مالياً :

من خلال دراسة البنك المركزي الأردني عام ٢٠١٧ تبين أن :
 ١- ٦٧% من الأردنيين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية استناداً إلى نسبة امتلاك الحسابات .
 ٢- ٣٨% من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية تبعاً لظروف متعلقة بمناطق سكنهم وبعدهم عن الأماكن التي تتوافر فيها الخدمات المالية .

ب- وجوب الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة .

وفيما يأتي الإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق المساواة بين فئات المجتمع الأردني، وتوفير المستوى المعيشي الأفضل للفئات المستهدفة :

- ١- إيجاد مصادر جديدة كافية للتمويل ، وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة على نحو يسهم في إيجاد مزيد من فرص العمل وبخاصة لذوي الدخل المحدود ، ونسبة كبيرة من الشباب المتعطل عن العمل .
- ٢- تعزيز المساواة بين الجنسين بما يسهم إيجابياً في النهوض بالإمكانيات الإقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع .
- ٣- زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية لللاحيثين ما يضيق عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية وذلك بتعزيز اعتمادهم على أنفسهم ، وتمكينهم من الإسهام في النشاط الإقتصادي .
- ٤- إيصال مختلف الخدمات المالية إلى مناطق المملكة جميعها بما في ذلك المناطق النائية ما يضيق عدم المساواة في وصول الخدمات المالية إلى مختلف أنحاء المملكة .

الدرس الثاني : حماية المستهلك المالي

حماية المستهلك المالي :

حصول مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية على كامل حقوقهم من دون انتقاص ، بوجود إطار تشريعي ينظم العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية ومستهلكي هذه الخدمات في إطار واضح من العدالة والشفافية ، مع ضمان وجود طرق فاعلة لمعالجة الشكوى .

• علل ماييلي : إنشاء البنك المركزي دائرة حماية المستهلك المالي .

- ١- الحفاظ على حقوق مستهلكي الخدمات المالية .
- ٢- ضمان حصولهم على جميع حقوقهم ممثلة في العدالة والشفافية والتظلم .
- ٣- زيادة وعيهم بكيفية استثمار أموالهم .
- ٤- تطوير معرفتهم ومهاراتهم لإدارة أموالهم لاتخاذ القرار المالي الصحيح .

• علل ماييلي : تعد مسألة حماية المستهلك المالي أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الشمول المالي .

- ١- لأن وجود إطار شامل لحماية المستهلك المالي يزيد من الثقة والتنافسية في النظام المالي والمصرفي ، فتتحسن نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة له .
- ٢- لحفز الأفراد إلى استخدام الخدمات المالية ، وزيادة الإقبال عليها .

المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي :**١- التصميم والتقديم الملائم للخدمات .**

لا بد على مزود الخدمة وضع إجراءات واضحة للتعامل مع المستهلكين الماليين ، وتضمينها سياساته العامة والإتيمانية ، ومراعاة المتطلبات الخاصة بالمستهلكين الأصحاء وذوي الحاجات الخاصة عند تقديم الخدمات المصرفية والمالية .

٢- التسعير المسؤول .

لا بد على مزود الخدمة تسعير الخدمات المصرفية والمالية للمستهلكين الماليين على أساس المساواة ، وبناء التسعير على أسس واضحة ومسؤولة تضمن مراعاة شرائح المجتمع جميعها .

٣- إيجاد طرق فاعلة لمعالجة الشكوى .

يوفر البنك المركزي الأردني مختلف السبل والوسائل الممكنة التي تتيح للمستهلكين الماليين تقديم الشكاوى بسهولة عن طريق مزودي الخدمة ، وتحليل الشكاوى في دائرة حماية المستهلك المالي بالبنك المركزي الأردني واتخاذ الإجراءات اللازمة .

٤- التعامل مع المستهلكين الماليين بعدالة وشفافية .

يحظر على مزود الخدمة استبعاد وصول الأشخاص إلى أي من الخدمات المالية والمصرفية لأي سبب ، من دون وجود مسوغ قانوني لذلك .

٥- الحفاظ على سرية المستهلك المالي وخصوصيته .

يجب على مزود الخدمة المحافظة على جميع البيانات الخاصة بالمستهلك المالي ، وعدم مشاركتها مع أي طرف دون موافقة المستهلك الخطية وفقاً للقانون .

٦- حماية المستهلكين الماليين من الإفراط .

يجب على مزود الخدمة حماية المستهلكين الماليين من مخاطر الإفراط في المديونية ، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية لهم استناداً إلى الملاءة المالية ، ومدى قدرتهم على السداد .

☒ **الملاءة المالية :** قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها .

سؤال : من المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي حماية المستهلكين الماليين من الإفراط في المديونية .وضح ذلك .

☒ دائرة حماية المستهلك المالي :

دائرة تم انشاؤها من قبل البنك المركزي الأردني لتحقيق أهداف أهمها :

١- زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية .

٢- وضع الضوابط اللازمة لتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي مع عملائها ،

بما يضمن مساهمتها في التنمية الإقتصادية واستقرار النظام المالي .

٣- حماية حقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية .

الدرس الثالث : حقوق المستهلك المالي ومسؤولياته

✘ حقوق المستهلك المالي :

الآتي أهم حقوق المستهلك المالي التي يكفلها البنك المركزي الأردني ، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها :

رقم	حقوق المستهلك المالي	الإجراءات (من قبل البنوك والمؤسسات المالية)
١	المعاملة بعدل وإنصاف	<ul style="list-style-type: none"> معاملة المستهلكين الماليين بعدل في جميع مراحل العلاقة بينهما . إيلاء بعض الحالات الخاصة الاهتمام اللازم مثل محدودتي الدخل ، كبار السن ، ...
٢	الإفصاح والشفافية	<ul style="list-style-type: none"> تزويد المستهلكين الماليين بجميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة (مثل القروض ، بطاقات الائتمان) بشكل واضح ومختصر وسهل الفهم ودقيق وفير مضلل .
٣	التثقيف والتوعية المالية	<ul style="list-style-type: none"> لا بد من العمل على تطوير معارف المستهلكين الماليين وتنمية مهاراتهم ، ورفع مستوى الوعي لديهم وتمكينهم من فهم المخاطر ، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المالية المناسبة من خلال وضع برامج وأليات مناسبة لذلك .
٤	حماية مصالح العميل	<ul style="list-style-type: none"> لا بد من جعل مصلحة المستهلكين الماليين هدفاً على امتداد العلاقة بينهما (علل) (لأن البنك أو المؤسسة المالية هو المسؤول الأول عن حماية مصالح المستهلكين المالية) .
٥	الحماية من عمليات الاحتيال	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة من توفير طرق رقابة فاعلة لحماية ودائع المستهلكين ومدخراتهم . ضرورة استخدام أنظمة رقابية فاعلة للحفاظ على أصول المستهلك من عمليات الاحتيال والاختلاس وإساءة الاستخدام .
٦	حماية سرية بيانات المستهلك	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة استخدام أنظمة رقابية فاعلة تلاءم عملية جمع البيانات ومعالجتها . ضرورة الالتزام بقوانين حماية سرية المعلومات .
٧	معالجة الشكاوى	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة توفير طرق مناسبة للمستهلك تتيح له تقديم شكاواه تمتاز بالوضوح والفاعلية للتمكن من معالجتها دون تأخير .
٨	توفير بيئة مناسبة للمنافسة	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة توفير المناخ المناسب للمستهلك ليتمكن من البحث عن أفضل الخدمات المالية والمقارنة بينها وتعرف مقدميها وإمكانية التحويل بينها بسهولة ووضوح وكلفة معقولة .

- علل مايلي : معرفة المستهلك المالي لحقوقه وواجباته مهمة وطنية .
لأن ذلك يسهم في بناء مجتمع نموذجي ، تحكمه أنظمة استهلاكية مالية حضارية ، تحمي بنيانه من الاستغلال ، وتوفر له بيئة صحية مناسبة للعيش بآمان .

✕ واجبات المستهلك المالي (مسؤوليات) :

رقم	واجبات المستهلك المالي	الإجراءات (من قبل المستهلك المالي " العميل ")
١	الصدق عند تقديم المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> تقديم المعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أي نماذج خاصة بالبنك او المؤسسة المالية التي يتعامل معها . عدم إخفاء اي معلومات مطلوبة وتجنب ذكر أي تفاصيل غير صحيحة .
٢	القراءة الدقيقة لجميع المعلومات التي يقدمها البنك أو المؤسسة المالية	<ul style="list-style-type: none"> التحقق من فهم المعلومات المتعلقة بالخدمة أو المنتج المعروضة عليه من البنك، والالتزامات المترتبة عليه وقدرته على الالتزام قبل التوقيع .
٣	طرح الأسئلة	<ul style="list-style-type: none"> الحق بسؤال موظف البنك أو المؤسسة المالية عن أي بند غير واضح أو شرط غير مفهوم ، وله الحق بالإجابة من الموظف بمهنية ليتمكن من اتخاذ القرار المناسب وفقاً لحاجاته ووضعها المالي.
٤	تعرف كيفية تقديم الشكوى	<ul style="list-style-type: none"> الحق بالاستفسار عن طرق تقديم الشكوى ، فالبنك ملزم بتوفير تفاصيل ذلك وبيان الإطار الزمني المحدد لذلك .
٥	استخدام الخدمة أو المنتج بموجب الأحكام والشروط	<ul style="list-style-type: none"> استخدام الخدمة أو المنتج وفقاً للأحكام المرتبطة بها بعد الاطلاع عليها والتأكد من أنها تناسب حاجاته .
٦	ابلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن أي عمایات غير معروفة	<ul style="list-style-type: none"> إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية بأي عمليات مجهولة وغامضة وغير معروفة في حسابه .
٧	عدم الإفصاح عن المعلومات المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> لا ينبغي إخبار أحد بأي تفاصيل عن حسابه المصرفي أو أي عمليات أخرى مصرفية أو شخصية دقيقة .
٨	الوكالة الرسمية	<ul style="list-style-type: none"> توخي الحذر عند منح وكالة رسمية لشخص أنه محل ثقة قبل توكيله .
٩	حق الحصول على نسخة من الوثائق	<ul style="list-style-type: none"> الحق في الحصول على نسخة من العقود والمستندات التي وقعها ، وضرورة الاحتفاظ بها في مكان آمن .
١٠	تحديث المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> ضرورة تحديث معلوماته الشخصية و تزويد البنك او المؤسسة المالية بأي معلومات يتم طلبها أو عند تغير أي منها .

الدرس الرابع : دور البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية

- **علل مايلي :** يعد نشر الوعي والمالي والثقافة المالية من ضرورات الشمول المالي في المجتمع .
- ١- لأن نشر الوعي الصحيح عن الخدمات المالية المتوفرة يمكن حفز المواطنين إلى استخدام هذه الخدمات على الوجه الأمثل والأمن .
- ٢- لتعزيز العادات الذكية لإدارة الممتلكات الشخصية والادخار واتخاذ القرارات السليمة .

✗ طرق نشر الثقافة المالية المجتمعية للبنك المركزي الأردني :

- ١- التعليم المالي في المدارس والجامعات .
- ٢- الإعلام السمعي والبصري المكتوب .(تقديم ارشادات عن الخدمات المالية والمصرفية) .
- ٣- مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم شروح مبسطة للجوانب المالية التي تهم المجتمع .
- ٤- المطويات والكتيبات الإرشادية الصادرة عن دائرة حماية المستهلك المالي .
- ٥- الأفلام القصيرة التي تعزز التثقيف المالي الإلكتروني في شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت .
- ٦- الندوات والمحاضرات التي تستهدف فئة معينة أو قطاعات المجتمع كلها (الجامعات ، المراكز الشبابية ، ...)

✗ **يستهدف مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية للبنك المركزي الأردني قطاعات في المجتمع، هي :**

رقم	القطاعات المستهدفة	كيف يساهم في نشر الثقافة المالية المجتمعية ؟
١	التعليم المالي في المدارس	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدة الطلبة على معرفة المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي . • نشر الوعي المجتمعي بإدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها . • تعريف الطلبة بالسلوكيات والأخلاقيات المتعلقة بالأعمال المالية لاتخاذ قرارات مالية فاعلة .
٢	التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي	<ul style="list-style-type: none"> • توفير تدريب شامل لطلبة الجامعات على الأعمال المصرفية . وخاصة أعمال البنك المركزي الأردني .
٣	التعليم المالي للمرأة في المجتمعات الريفية	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز التمكين الإقتصادي للمرأة عن طريق دمجها في أنشطة إقتصادية ووضع أساس للتنمية المستدامة تعزيزاً لقدرة الإدارة المالية ، والإستقلال الإقتصادي للمرأة . <p>علل : يعد التعليم المالي للمرأة في المجتمعات الريفية أحد قطاعات نشر الثقافة المالية المجتمعية</p>
٤	الوعي المالي في مجال تطوير الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الوعي المالي للشباب وتثقيفهم بمهارات الإدارة المالية، والإستقلال المالي ، وتحديد الأهداف المالية ، وكيفية وضع الميزانية ، وتحديد الأولويات ، وطرق التمويل لتطوير بيئة الأعمال والريادة .
٥	التعليم المالي في مكان العمل	<ul style="list-style-type: none"> • عقد محاضرات تثقيفية لموظفي المؤسسات والوزارات والبنوك مختلف مجالات المعرفة المالية والمصرفية .
٦	التعليم المالي عن طريق وسائل الإعلام ، التواصل الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> • دعم استثمار شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت في نشر الثقافة المالية بين قطاعات المجتمع ، وتعريفهم بالمنتجات المالية مثل : المحافظ الإلكترونية .

☒ صندوق الحسين للإيداع والتفوق:

تم احتضانه من قبل البنك المركزي الأردني الذي تأسس برعاية الملك عبدالله الثاني عام ١٩٩٩ ، وتم تمويله من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ، يسعى لتخطيط وتنفيذ مشروعات تهدف إلى تطوير جودة التعليم العالي في الأردن

☒ أثر نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المستهلك المالي :

١- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي .

أمثلة : الوعي بمفهوم القرض وانواعه ، بطاقات الإئتمان وأنواعها ، أسعار الفائدة .

٢- إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها على النحو الأمثل ، مما يسهم في تحسين مستوى دخل الفرد .

٣- زيادة فرص الإستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية على نحو يسهم في النمو الإقتصادي .

٤- زيادة الشمول المالي وتعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي في الأردن بضم الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية لظروف المكان وغيرها .

الدرس الخامس : دور البنك المركزي الأردني في متابعة شكاوى العملاء

الجهات التي يستطيع المواطن تقديم شكوى بحقها عن طريق البنك المركزي الأردني :

١- البنوك ٢- شركات الصرافة ٣- شركات التمويل الأصغر ٤- شركات خدمات الدفع

شروط تقديم الشكوى :

لا بد على العميل تقديم الشكوى للبنك أو المؤسسة المالية الذي يتعامل معه ، وفي حال لم يظهر البنك اهتماماً بالشكوى ، أو لم يقتنع العميل برد البنك ، فإنه يستطيع التقدم بشكوى للبنك المركزي الأردني وفق الشروط الآتية :

١- ألا تكون الشكوى منظورة أمام القضاء ، أو صدر في موضوعها حكم قضائي .

٢- ألا تكون الشكوى على المؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني .

٣- ألا تتعلق الشكوى بقضايا عمالية أو نقابية .

٤- أن تتضمن الشكوى البيانات المطلوبة جميعها : اسم المشتكي ، عنوانه ، وسيلة الاتصال به ، موضوع الشكوى ، البيانات الداعمة لها .

طرق تقديم العميل للشكوى عن طريق البنك المركزي الأردني :

- ١- الاتصال هاتفياً بدائرة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي الأردني .
- ٢- ارسال الشكوى عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني www.cbi.gov.jo
- ٣- ارسال الشكوى إلى عنوان البريد الإلكتروني fcp@cbi.gov.jo
- ٤- الحضور شخصياً إلى المبنى الرئيسي للبنك المركزي الأردني ، أو إلى فرعيه في اربد والعقبة ، وتقديم الشكوى وفق النموذج الخاص المعد لهذه الغاية .

الدرس السادس : دور البنك المركزي الأردني في تحقيق الإستقرار المالي

الاستقرار المالي :

الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي قادراً على التصدي للأزمات المالية الداخلية والخارجية ، والاستمرار في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية ، وأداء المدفوعات بكفاءة في حال وقوعها .

الاستقرار الإقتصادي المستدام :

الاستثمار الكامل للموارد الإقتصادية ، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار الإقتصادي :

- ١- يتطلب الاستقرار الإقتصادي وجود قطاع مالي متطور مستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير فرص عمل ورفع مستويات الإنتاجية .
- ٢- يساهم الاستقرار المالي في استيعاب الأزمات المالية والحد من حالات حدوثها ، وتقليص فرص انتقال تداعيات الأزمات إلى مكونات الجهاز المالي ثم بقية الأجهزة الإقتصادية في الدولة .

- **علل ماليي :** لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي فقط التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها .
لا بد من أن استيعاب الأزمات المالية والحد من حالات حدوثها ، وتقليص فرص انتقال تداعيات الأزمات إلى مكونات الجهاز المالي ثم بقية الأجهزة الإقتصادية في الدولة .

- **علل ماليي :** يعد تحقيق الاستقرار المالي نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الإقتصادي .
لأن سلامة القطاع المالي تؤكد قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الإقتصاد .

أركان الاستقرار المالي :

- ١- شمول مؤسسات الجهاز المصرفي تحت مظلة البنك المركزي الأردني الرقابية
- ٢- استقرار المستوى العام للأسعار والأجور .
- ٣- استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية .
- ٤- توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الإقتصادية .

طرق البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي :

- ١- إرساء سياسة نقدية سليمة فاعلة في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي .
- ٢- مراقبة عمل الجهاز المصرفي في الأردن ، ومدى التزامه بتعليمات البنك المركزي .
- ٣- وضع سقف لعمليات الإئتمان .
- ٤- رفع سعر الفائدة أوتخفيضها تبعاً للتطورات في الأسواق العالمية والإقليمية .
- ٥- توجيه الحكومة على إصدار قرارات تحفيزية تدعم استقرار المستوى العام للأسعار .
- ٦- استحداث خدمة الاستعلام الائتماني للأفراد والمؤسسات المصرفية .

☒ السياسة النقدية: الوسائل التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الإقتصادي عن طريق التعديل على إمدادات النقود والإئتمان وسعر الفائدة مما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع واستقرار الأسعار والأجور .

الدرس السابع : دور البنك المركزي الأردني في الاستعلام الائتماني

☒ التقرير الائتماني:

أداة استرشادية تساعد المؤسسات المالية المانحة التمويل على التحقق من ملاءة طالب التمويل ، عن طريق تقديمه موافقة خطية للجهة الممولة للقيام بعملية الاستعلام الائتماني عنه ، بحيث يحتوي التقرير معلومات مفصلة عن أي منتج إئتماني مثل القرض الشخصي ، قرض شراء سيارة ، قرض شراء عقار .

☒ يحق لطالب التمويل الحصول على نسخة واحدة من تقريره الإئتماني الصادر عن شركة المعلومات الإئتمانية مرة واحدة كل سنة .

✘ نظام الاستعلام الائتماني:

نظام خاص بتجميع البيانات الائتمانية للأفراد والشركات ضمن منصة بيانات إلكترونية خاصة تابعة لشركة استعلام إئتماني مرخصة حسب قانون المعلومات الائتمانية من البنك المركزي الأردني بوصفه المشرف على هذا القانون .

- علل مايلي: جاءت فكرة إطلاق خدمة الاستعلام الائتماني من البنك المركزي الأردني بوصفها ضرورة ملحة . لأنها تتيح لماني الإئتمان فرصة التحقق من الملاءة المالية للمقترض أو المشتري ، وقدرته على السداد في المواعيد المحددة .

✘ تتيح المنصة لمزودي الإئتمان ارسال بيانات عملائهم الائتمانية إلى النظام الخاص بشركة الاستعلام الائتماني مما يحقق:

- ١- توفير خدمة الاستعلام للعملاء عن الأفراد والشركات لأغراض المتابعة وتعرف المنح الائتماني الجديد .
- ٢- توفير خدمة الاستعلام الذاتي للأفراد والشركات وطاب التقارير الائتمانية الخاصة بهم .

✚ مزايا الاستعلام الائتماني للمؤسسات التمويلية والأفراد:

- ١- بيان الالتزامات المترتبة على العميل ، وحجم تعاملاته الائتمانية .
- ٢- تعرف مدى انتظامه بالسداد في الأوقات المحددة .
- ٣- منح البنوك والمؤسسات المصرفية هامشاً من الأمان في التعامل مع العميل .
- ٤- القدرة على اتخاذ قرار بمنح التمويل في أسرع وقت وأقل خطورة ممكنة .
- ٥- ضمان الاستمرار الفاعل لموارد البنوك المالية نتيجة التزام العملاء بالسداد .

الدرس الثامن : دور البنك المركزي الأردني في التعامل مع النقد

- ✚ تأسس البنك المركزي الأردني عام ١٩٦٤ ، حيث طرح أول إصدار من النقد الأردني بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤ .
- ✚ قدم البنك المركزي الأردني العديد من المواصفات والعلامات الأمنية لأوراق النقد الأردني المتداولة .

✚ علل مايلي: يهيب البنك المركزي الأردني بالمواطنين المحافظة على النقد من سوء الاستعمال (أهمية النقد) .

- ١- النقد يمثل رمزاً من رموز سيادة الدولة الأردنية .
- ٢- النقد يظهر وجه الأردن الحضاري .
- ٣- النقد يؤرخ منجزات الأردن ومسيرة بناؤه .

المواصفات والعلامات الأمنية للنقد الأردني :

١- العلامة المائية: تحوي صورة مطابقة لصورة الملك الظاهرة على كل فئة من فئات النقد ، إضافة إلى فئة الورقة كتابية التي يمكن رؤيتها عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي .

٢- علامة التطابق: يظهر أعلى يسار الورقة تصميم يكتمل شكله عند النظر إليها بمواجهة مصدر ضوئي .

٣- الطباعة البارزة (الخشنة) التي توجد في أماكن متعددة على وجهي الورقة ، ويمكن تحسسها باللمس .

٤- الهولوجرام (التصوير التحسيمي): يمثل شعار المملكة بطباعة بارزة فوقه لفئة الخمسين ديناراً ، (طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقماً ، والتاج الملكي) ويتلون بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في اتجاهات متعددة .

٥- الهولوجرام (التصوير التحسيمي): يمثل زخارف بطباعة بارزة فوقه لفئة العشرين ديناراً (طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقماً) ويتلون بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في جهات متعددة .

٦- الطبقة المعدنية الفضية اللامعة: في صورة زخارف إسلامية لفئة عشر دنانير ، وأخرى الذهبية اللامعة ذات الشكل الدائري لفئة خمسة دنانير .

٧- الخيط الأمني المتقطع والمتداخل في الورقة يحمل بصورة متكررة عبارة (فئة النقد رقماً + CBJ) والخيط الآخر المتصل الذي يمكن رؤيته بوضوح عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي .

٨- العلامة البارزة التي تتيح للمكفوفين تمييز فئة ورقة النقد ، ويمكن تحسسها باللمس .

أهمية العلامات الأمنية للنقد الأردني (فوائد):

١- تمييز النقد الحقيقي من النقد المزور .

٢- يمكن الاستعانة بها في عمليات التعويض عن النقد المشوه (مثل الأوراق النقدية المغسولة ، أو الممزقة

حالات تبديل أوراق النقد المشوهة :

• يحق للبنك المركزي الأردني عدم تعويض عن أي ورقة نقدية أو مسكوكة شوهت بموجب القانون

• يقوم البنك المركزي الأردني التعويض (باختياره) وفق الشروط التي يقرها ويدفع قيمتها بعد التأكد من أنها غير مزيفة .

أ - الحالات التي يمكن تبديل أوراق النقد المشوهة :

بعد تعبئة صاحب العلاقة النموذج العتمد لهذه الغاية ، يمكن التبديل في الحالات الآتية :

- ١- إذا كانت ورقة النقد غير مجزأة ، وتحوي الرقمين المتسلسلين نفسيهما بغض النظر عن حجمها .
- ٢- إذا كانت ورقة النقد غير مجزأة ، وتحوي أحد الرقمين كاملاً ، على الأقل حجم الورقة عما نسبته ٧٠% من حجمها الأصلي .
- ٣- إذا تألفت ورقة النقد من جزأين مختلفين في الرقم ، يشكلان معاً حجم ورقة نقد كاملة شرط أن يكون الرقمان المتسلسلان كاملين .

ب- حالات استبدال المسكوكات المعدنية الأردنية :

يمكن استبدال المسكوكة ثنائية المعدن بوجود الجزء الداخلي فقط الذي يحوي الصورة والفئة بكامل قيمتها .

• يتم تحويل أوراق النقد التي جزئت وأعيد تشكيلها بأساليب فنية أو احتيالية إلى لجنة التعويض عن النقد المشوه لاتخاذ القرار اللازم بخصوصها .

• أوراق النقد من الإصدارات القديمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمسحوبة من التداول يمكن استبدالها مباشرة من صناديق البنك المركزي الأردني ما لم تكن مزيفة أو متلاعباً بها .

متحف النقد الأردني :

أنشأ البنك المركزي الأردني وتشمل معروضاته مجموعة من المسكوكات القديمة والحديثة التي كانت متداولة في الأردن منذ العهد اليوناني حتى آخر إصدار أردني من المسكوكات ، وإصدارات مجلس النقد من الأردن من أوراق النقدية والمسكوكات ، وإصدارات البنك المركزي الأردني من أوراق النقد والمسكوكات المتداولة ، والميداليات التذكارية .